بسم الله الرحمن الرحيم

OIC/ICFM-34/2007/ECO/RES/FINAL

الأصل إنجليزي

قرارات
الشؤون الاقتصادية
الصادرة عن
الدورة الرابعة والثلاثين
للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية
(دورة السلام والتقدم والوئام)
إسلام أباد - جمهورية باكستان الإسلامية
28 – 30 ربيع الثاني 1428هـ (15-17 مايو 2007م)

الفهرس

رقم	الموضـــوع	الصفحة
1	قرار رقم ECO-34/1 بشأن النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي	1
2	قرار رقم ECO-34/2 بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)	11
3	قرار رقم ECO-34/3 بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة	22
4	قرار رقم ECO-34/4 بشأن النشاطات المتصلة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى حول القطاعات الاقتصادية	46
5	قرار رقم ECO-34/5 بشأن أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي	49
6	قرار رقم ECO-34/6 بشأن إنشاء هيئة عالمية للزكاة	63
7	قرار رقم ECO-34/7 بشأن المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي	64
8	قرار رقم E-34/8 حول تنفيذ قرار القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في ديسمبر 2005م لإنشاء صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي لتخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	66

قرار رقم ECO-34/1
بشأن
النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام والتقدم والوئام) في إسلام أباد، جمهورية باكستان الإسلامية في الفترة من 28 إلى 30 ربيع الثاني 1428هـ الموافق 15 - 17 مايو 2007م ،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الإستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع،

(أ) الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء

وإذ يستذكر أيضا القرارين رقم 10/1 – أق (ق إ) و10/8 – أق (ق إ) ، الصادرين عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر ، والقرار رقم 33/1 – أق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية ،

وبعد الإطلاع على تقرير مركز أنقرة حول هذه المسألة:

1 – **يحث** الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينهما من أجل تحقيق أكبر قدر من التكامل لاقتصاداتها وتلافي الوقوع في المزيد من التهميش.

2 - **يؤكد** الحاجة إلى استحداث سبل ووسائل كفيلة بتقليص الآثار السلبية للعولمة على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمكينها من الإفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

3 - **يدعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملائمة لضمان مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة في الفوائد الناجمة عن العولمة بحيث يصبح هناك توازن بين الفوائد والمسؤوليات التي تضطلع بها البلدان النامية بما في ذلك الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

4 - **يقر** بأن المرحلة الراهنة للعولمة والقيود المفروضة على حركة انتقال اليد العاملة كلها عوامل تزيد من التفاوت في مستوى الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وأن التدبير الفعلي لهجرة اليد العاملة يعتبر أمرا أساسيا لوضع حد لهذه التباينات ولتقليص الآثار السلبية للعولمة ، وذلك من خلال تسهيل تدفق التجارة ورؤوس الأموال والمهارات والأفكار .

5 - **يؤكد** بأن القطاع الخاص في الدول الأعضاء ينبغي أن يضطلع بدور متميز في تحفيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الإسلامية البينية، **ويدعو** حكومات الدول الأعضاء إلى تشجيع رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص إلى النهوض بدور فعال في هذا المجال.

(ب) المشاكل الاقتصادية للدول الأعضاء الأقل نموا و البلدان غير الساحلية

وإذ يستذكر القرارات أرقام **10/5** – أق (ق إ) و**10/6** – أق (ق إ) و**10/7** – أ ق (ق إ) الصادرة عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم **33/2** – أق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها شركاء التنمية، ومنهم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها،

وبعد الإطلاع على تقرير مركز أنقرة:

6 - **يوجه** نداء إلى المجتمع الدولي، والدول المتقدمة خاصة لتنفيذ برنامج العمل 2001/2010م، تنفيذا كاملا وسريعاً، والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في الفترة من 14 إلى 20 مايو 2001 في مدينة بروكسل .

7 - **يؤكد** أهمية إجراء تخفيضات في الديون المعلقة على البلدان الأقل نموا لتصل إلى مستويات محتملة من خلال تدابير تخفيف الديون حتى يتسنى تخفيف أعبائها المالية وتحسين مصداقيتها وإمكانياتها المالية الخارجية.

8 - **يعرب عن تقديره** للمبادرة الرامية إلى التخفيف من عبء المديونية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، **ويدعو** إلى الإسراع بتنفيذها بغية تمكين المزيد من البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة.

9 - **يحث** إلى أن يشمل أسلوب تسوية الديون جميع أصنافها، بما فيها الديون متعددة الأطراف وجميع البلدان النامية المدينة، وأن تتضمن تدابير ترمي إلى إيجاد ترتيبات للتخفيض النهائي لهذه الديون، بما يمكنها من استئناف نموها الاقتصادي وتنميتها.

10 - **يشكر** تركيا على مبادرتها الخاصة باستراتيجية التنمية الإفريقية التي تنشد تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة ومساعدتها على تنمية اقتصاداتها.

11 - **يدرك** الحاجة إلى تلبية متطلبات البلدان غير الساحلية وبلدان العبور بصورة فعالة لتمكينها من تطوير بنيتها التحتية الخاصة بالنقل وشبكة الطرق، **ويناشد** الدول المتقدمة تقديم المساعدات اللازمة لدعم عملية التبادل التجاري بين مختلف الأطراف.

(ج) المشاكل الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والمواطنين اللبنانيين اللذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي

وإذ يستذكر القرار رقم 10/9 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 33/5 – أق، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإيمانا بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وتمشيا مع الإرادة الدولية الجماعية الرافضة للممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي العربية المحتلة المؤدية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان العرب الرازحين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والمؤيدة لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبدأ (الأرض مقابل السلام) وقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425 و1397 و1402 و1403 ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام من جهة ثانية،

وإذ يؤكد دعمها للجهود الحثيثة التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل اتعزيز الهيكل الاقتصادي وترميم الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي. **وبالنظر** لتصعيد الحكومة الإسرائيلية لسياساتها الاستيطانية التوسعية غير المشروعة وغير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل، **ونظرا** للانعكاسات الخطيرة لهذا التصعيد على الأوضاع الاقتصادية والبشرية الصعبة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وللمواطنين السوريين في الجولان المحتل،

وإذ يعبر عن قلقه البالغ من الانعكاسات الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن استمرار إسرائيل في سياسة الاستيطان التوسعية، على الأحوال المعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني.

12 - يدعو جميع الأجهزة المعنية إلى التعجيل بتقديم المساعدات اللازمة لمساعدة الشعب الفلسطيني على إرساء دعائم اقتصاده وتعزيز مؤسساته الوطنية وتمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

13 - يدعو المجتمع الدولي بالتدخل لإجبار إسرائيل على دفع الأموال الفلسطينية المحتجزة لديها والمقدرة بمئات ملايين الدولارات والناتجة عن الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية والمستوفاة من قبل الحكومة الإسرائيلية.

14 - تدعو الدول الأعضاء لمواصلة تقديم مساهمات سخية إلى صندوق القدس ووقف القدس وبيت مال القدس الشريف، خاصة على ضوء الأحوال السائدة حاليا في الأراضي المحتلة، حيث تتعرض البنية التحتية لتدمير مستمر.

15 - يحث القطاع الخاص والمستثمرين في الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية وبرامج الإسكان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

16 - يحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على القيام بكل ما يلزم على المستوى الدولي للضغط على إسرائيل بهدف رفع الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وهو الحصار الذي ترك آثارا اقتصادية مؤلمة للغاية على الشعب الفلسطيني وزاد في نسبة البطالة في صفوفه، كما يعيق الجهود الدولية التي تنشد تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية وأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

17 - يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بتقديم تعويضات للحكومة اللبنانية، جراء ما تعرض له المواطنون اللبنانيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي، من اعتداءات إسرائيلية طيلة فترة الاحتلال، وما تسببت فيه من خسائر مادية جسيمة وصعوبات اجتماعية أدت إلى شلل شبه دائم للأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

18 - يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي أيضا إلى تقديم المساعدة الضرورية للمواطنين اللبنانيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي، والذين تعرضوا يوميا وباستمرار للاعتداءات الإسرائيلية طيلة فترة الاحتلال، الأمر الذي نجمت عنه خسائر مادية جسيمة، كما تسبب في صعوبات اجتماعية أدت إلى شلل شبه دائم للأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

(د) الخسائر الاقتصادية والاجتماعية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الناجمة عن قراري مجلس الأمن *748* (*92*) و*883* (*93*)

إذ يستذكر أيضا القرار رقم 10/11 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 33/6 – أق، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف منابر منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومجموعة حركة عدم الانحياز،

19 - يؤكد من جديد أهمية إيلاء العناية الواجبة لهذه المسألة من أجل تعويض الشعب العربي الليبي و عما لحق به من خسائر من جراء العقوبات المفروضة عليه، بموجب قراري مجلس الأمن رقم 748 (1992) و883 (1993) .

(هـ) بناء القدرات من أجل التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إذ يستذكر القرار رقم 10/6 – أق (ق إ) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر،

وإذ يستذكر أيضا القرار رقم 33/25 – أق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يرحب بمبادرة ماليزيا بوضع برنامج لبناء القدرات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يرمي إلى التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نموا وذات الدخل المنخفض الأعضاء في المنظمة،

وإذ يشدد على ضرورة تحديد المشاريع الرامية إلى تعزيز عملية بناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية وتطوير البنى الأساسية، ولا سيما في ميادين الصحة والتربية والزراعة والعلوم والتكنولوجيا:

20 – يزجي الشكر لحكومتي ماليزيا وبروناي دار السلام والبنك الإسلامي للتنمية لاستضافة سلسلة من اجتماعات كبار مسؤولي اللجنة التوجيهية المعنية بوضع برنامج بناء القدرات للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لبحث مضامين البرنامج وآليته المناسبة.

21 – يرحب بإعلان داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، انطلاق برنامج بناء القدرات لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يوم 29 مارس 2005 في كوالالمبور، مع ثلاثة مشاريع نموذجية يتم تحديدها في إطار المرحلة الأولى من البرنامج.

22 – يدعو البنك الإسلامي للتنمية للإسراع بتدشين المشاريع الأخرى التي اختيرت للتنفيذ في المراحل المقبلة.

23 – يتفهم أن المشاركة في البرنامج مسألة طوعية وليس الغرض منها إنشاء أي صندوق جديد أو هيكل مؤسسي جديد.

24 – يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل للبرنامج في سبيل رقي الأمة الإسلامية وتنميتها.

(و) الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر

إذ يستذكر القرار رقم 10/21 – س (ق إ) الذي صدر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، والقرار رقم 33/26 – أق الذي صدر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ تشير إلى القرار رقم 57/265 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 57 بشأن إنشاء صندوق التضامن العالمي لمقاومة الفقر،

25 – يتقدم بالشكر للجمهورية التونسية على مبادرتها بالتبرع بمبلغ مالي لفائدة الصندوق.

26 – تجدد الدعوة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للعمل على دعم صندوق التضامن العالمي لمكافحة الفقر بالمساهمة في توفير الموارد الضرورية لمباشرة تدخلاته وتحقيق أهدافه النبيلة.

27 – يدعو مجددا حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى حث المجتمع المدني والقطاع الخاص والأشخاص على المساهمة الفعلية في تمويل الصندوق باعتباره آلية لمكافحة الفقر في الدول الأكثر احتياجاً.

28 – يدعو حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى التعريف في مختلف المحافل الدولية والإقليمية بالأهداف السامية التي بعث من أجلها صندوق التضامن العالمي لمقاومة الفقر وتشجيع كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية على المساهمة فيه.

(ز) التعاون على تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن

إذ يستذكر القرار رقم **33/24 – أق** الذي صدر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار المناشدة الموجهة من منظمة المؤتمر الإسلامي للمجتمع الدولي من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً على الاندماج تدريجياً في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدراتها على المشاركة في التجارة الدولية،

وإذ يلاحظ مع الأسف أن سياسة الإعانات التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة لدعم منتجي القطن تؤدي إلى انهيار السعر السلعي للقطن في السوق الدولية بما يضر بالبلدان المنتجة للقطن الأكثر فقراً بتخفيض مداخيلها من الصادرات بشكل حاد:

29 – يؤكد ضرورة اتخاذ جميع التدابير الممكنة في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم البلدان المنتجة للقطن الأقل نمواً في مطلبها الشرعي لضمان قيمة مضافة أعلى في تصنيع هذا المنتوج.

30 – يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية تركيا والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، على التنظيم الناجح للاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، في أزمير بتركيا في الفترة من **28** إلى **30** مارس **2006**، والاجتماع الثالث لفريق الخبراء حول القطن الذي انعقد في أنطاليا بتركيا خلال الفترة من **9** إلى **12** أكتوبر **2006**.

31 – يعتمد خطة العمل الخاصة باستراتيجية تنمية التعاون بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن (**2011/2007**)، التي اعتمدها الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتعزيز الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية الدولية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن ، الذي عقد في أنطاليا بتركيا في الفترة من **9** إلى **12** أكتوبر **2006** واعتمدتها الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين .

32 – يحث الدول الأعضاء في المنظمة المشاركة على الإسهام بفاعلية في تنفيذ خطة العمل في الوقت المناسب.

33 – يطلب من الدول الأعضاء المعنية تحديد مراكز الاتصال بها لتنفيذ خطة العمل.

34 - يدعو الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز الدار البيضاء ومركز أنقره والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى تنظيم منتدى استثمار يجمع بلدان المنظمة المنتجة للقطن والمؤسسات المالية وصناعات الأقمشة ومراكز البحوث من أجل تحديد مشاريع ومقترحات ملموسة لتنفيذ برنامج المنظمة الخماسي للقطن.

35 - يطلب كذلك من الأمانة العامة للمنظمة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومركز الدار البيضاء، إلى رصد تنفيذ خطة العمل، ورفع تقرير بذلك إلى الدورات السنوية لكومسيك وغيرها من محافل المنظمة المعنية.

36 - يرحب بعرض جمهورية تركيا استضافة منتدى الاستثمار في قطاع القطن في البلدان الإفريقية الأعضاء في المنظمة في 2007 في اسطنبول، جمهورية تركيا.

37 - يوصي بإدراج قطاع القطن في برنامج بناء القدرات لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعتمد بمبادرة من ماليزيا.

38 - يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

{}

قرار رقم ECO - 34/2
بشأن
الأنشطة المتصلة بتنفيذ قرارات الكومسيك

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام والتقدم والوئام) في إسلام أباد ، جمهورية باكستان الإسلامية في الفترة من 28 إلى 30 ربيع الثاني 1428هـ، الموافق 15 – 17 مايو 2007م ،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الإستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي ، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة عن دورات الكومسيك الاثنين والعشرين السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ولاسيما في مجال التجارة،

وإذ يسجل مع التقدير القرار القاضي بوضع وتفعيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك اعتبارا من 1 يناير 2009، والذي اتخذ خلال الاجتماع الأول لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية يوم 24 نوفمبر 2006 في اسطنبول،

وإذ يستذكر كذلك خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي اعتمدتها الدورة العاشرة للكومسيك، وأجازتها الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقدة تحت رعاية الكومسيك بشأن مختلف مجالات التعاون،

(أ) نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

وإذ يستذكر أيضا القرار رقم **10/30 – أق** (ق . إ) **الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 33/16 – أق، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،**

وإذ يستذكر كذلك **القرار رقم 7/8 – أق** (ق إ) **الصادر عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 11 – 13 رجب 1415هـ (الموافق 13 – 15 ديسمبر 1994م)، والذي صادق على الاستراتيجية وخطة العمل،**

وإذ يلاحظ مع التقدير **الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من أجل تنفيذ قرارات الكومسيك،**

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير **أن استراتيجية التعاون الاقتصادي والتجاري التي اعتمدتها الكومسيك تتيح تعاونا بين مجموعات فرعية من الدول الأعضاء، وتقوم على مبادئ تأكيد أهمية القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي وسيادة الهياكل الدستورية الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية،**

وإذ يقدر **أن الكومسيك أصبحت ابتداء من الدورة الحادية عشرة، تقوم بدور المنبر الذي يتبادل فيه وزراء اقتصاد الدول الأعضاء الأفكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية.**

وبعد الإطلاع **على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:**

1 – يؤكد ضرورة استمرار الكومسيك في إيلاء عناية فائقة لموضوع التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بخصوص انضمام الدول الجديدة الراغبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبلورة المواقف بخصوص القضايا والاتفاقيات الجديدة المطروحة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة ولا سيما في نطاق برامج العمل المقررة والجديدة.

2 – يؤكد الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة العمل المنقحة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، طبقاً لمبادئ الاستراتيجية وطرائق تنفيذها وفقاً للإجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

3 – يدعو الدول الأعضاء إلى استضافة اجتماعات قطاعية لفريق الخبراء في مجالات التعاون ذات الأولوية الواردة في خطة العمل.

4 – يسجل مع التقدير نتائج الجولة الأولى من المفاوضات التجارية التي عقدت في أنطاليا بتركيا من إبريل **2004** إلى إبريل **2005**.

5 – يعرب عن تقديره للجمهورية التركية على استضافة الجولة الثانية للمفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد استضافتها بنجاح وإدارتها بكفاءة الجولة الأولى من المفاوضات التجارية.

6 – يرحب مع التقدير بتدشين الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع الأول لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية في **4** نوفمبر **2006**، في اسطنبول لإبداء العزيمة

السياسية لإنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ووضع خارطة طريق للجولة الثانية.

7 – يعرب عن تقديره للجمهورية التركية على استضافتها للاجتماع الثاني من الجولة الثانية للمفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في أنقرة بالجمهورية التركية من 27 إلى 30 مارس 2007.

8– يرحب بتحديد الأول من يناير 2009 تاريخا لتدشين نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما جاء في البيان الوزاري الذي صدر عن وزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية، ويؤيد خارطة الطريق والعزيمة السياسية التي أفصح عنها في الوثيقة نفسها.

9 – يوافق على أن يمثل نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنظمة المزمع تدشينه في الأول من يناير 2009، ووثائقه القانونية، وهي الاتفاقية الإطارية وبريتاس، الأساس للوصول بالتجارة البينية في إطار المنظمة إلى نسبة 20% كما جاء في برنامج العمل العشري ، وفي إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

10 – يوصي بعقد الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية ، على هامش الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك لاستعراض عمل هذه اللجنة والتوقيع على نتائج الجولة الثانية وتقييم التقدم المنجز تجاه اكتمال عمل نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

11 – يعرب عن تقديره لمكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لاضطلاعهما بكيفية متميزة بدور سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضلية التجارية للبلدان الإسلامية.

12 – يشكر البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل الجولة الثانية من المفاوضات التجارية التي انطلقت في 24 نوفمبر 2006.

13 - يدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في المفاوضات الجارية، ويحث الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية على التعجيل بتصديق بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية (بريتاس)، والنتائج المتوخاة من الجولة الثانية، من أجل تحقيق هدف إطلاق نظام الأفضلية التجارية المذكور في الأول من يناير 2009.

14 – يعرب عن تقديره للمملكة العربية السعودية لما اتخذته من خطوات لتصديق الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية والإعلان عن عزمها على توقيع بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية (بريتاس) قريبا.

15 – يلاحظ مع التقدير أن الدورة الثالثة والعشرين لكومسيك سوف تعقد في الفترة من 13 إلى 16 نوفمبر 2007، في اسطنبول برئاسة رئيس جمهورية تركيا، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية ونشاط في هذا الاجتماع.

16 – يرحب مع التقدير التقرير المرحلي الذي قدمه مركز الدار البيضاء حول الإعداد للمعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية المزمع تنظيمه في داكار (جمهورية السنغال) في الفترة من 21 إلى 25 نوفمبر 2007، ويحث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في هذا المعرض.

17 – يدعو جمهوريتي العراق وغينيا لتأكيد عرضيهما استضافة الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشر للمعرض المذكور، قبل الدورة القادمة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، لتمكين مركز الدار البيضاء من تنظيم هذين المعرضين وفقا للخطة المعتمدة.

18- يرحب باستضافة جمهورية تركيا لاجتماع فريق الخبراء حول تنمية السياحة في الفترة من 9إلى 11 مايو 2007.

(ب) تعزيز نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف

وإذ يذكر بالقرار رقم **10/3 – أق** (ق .إ) **الذي اعتمدته القمة الإسلامية العاشرة، والقرار رقم 33/3 – أ ق الذي اعتمدته الدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،**

وإذ يستذكر أيضا **القرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك والمدرجة على جدول أعمالها كبند دائم،**

وإذ يعرب عن تقديره **لجهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في دعم ومساندة الدول الأعضاء بخصوص القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية،**

وإذ يقر **بأن السير الفعال لنظام التبادل التجاري متعدد الأطراف يعتبر عنصرا محوريا للإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية،**

وإذ يأخذ في الاعتبار **ومع التقدير التقريرين المقدمين من كل من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة،**

وبعد الاطلاع **على تقرير الأمين العام:**

19 – يدعو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية إلى دعم ومساندة وتيسير إجراءات مفاوضات انضمام الدول الأعضاء الأخرى التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

20 – يحث منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء بها على:

(أ) تيسير انضمام جميع الدول في عضوية منظمة التجارة العالمية لضمان عالميتها في صنع القرار وتأكيد أهمية وضوح وشفافية إجراءات الانضمام إليها وعدم مطالبة الدول الراغبة في الانضمام بطلبات أو شروط مجحفة تتجاوز ما التزمت به الدول الأعضاء المساوية لها في مستوى التنمية.

(ب) ضمان استمرار جدول أعمال المفاوضات القادمة مركزا ومتوازنا وقابلا للتنفيذ، مع الأخذ في الحسبان محدودية موارد العديد من البلدان النامية ولا سيما منها البلدان الأقل نمواً.

(ج) رفض إدراج المسائل غير التجارية، مثل معايير العمل والبيئة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب آثاره السلبية على تطوير بيئة تجارية عادلة وحرة مثلما دعا لذلك أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(د) ضمان توفر الموارد الكافية لنشاطات التعاون الفني لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وقراراتها.

(هـ) مراجعة بنية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل ضمان مزيد من الشفافية وتأمين مشاركة الأعضاء مشاركة فعالة فيها.

(و) ضمان إسهام المساعدة الفنية للمنظمة التجارة العالمية في بناء قدرات البلدان النامية ولاسيما منها البلدان الأقل نمواً.

21 - يثني على البنك الإسلامي للتنمية ومركز الدار البيضاء لجهودهما المخلصة من اجل تعزيز وعي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالآثار الواسعة لاتفاقات جولة الأورغواي

على اقتصاداتها، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء بما فيها قدراتها التفاوضية وإعدادها أعـــدادا كاملا لمفاوضات نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف القادمة في إطار منظمـــة التجـــارة العالمية، ويدعو البنك الإسلامي للتنمية ومركز الدار البيضاء إلى مواصلة هذه الجهود.

22 – يشيد أيضا ببرامج البنك الإسلامي للتنمية للمساعدة الفنية لمساعدة الدول الأعضاء الـــتي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية أو تلك التي تسعى إلى ذلك.

23 – يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، مواصـــلة جهودهمـــا وتقديم تقارير دورية إلى الكومسيك وغيرها من محافل المنظمة الأخرى المعنية.

(ج) تعزيز التعاون فيما بين الأسواق المالية للدول الأعضاء

إذ يستذكر بالقرار رقم **10/38** – أق (ق .إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمـــؤتمر القمـــة الإسلامي،

وإذ يستذكر القرار رقم **33/22** – أق، الصادر عن الدورة الثالثـــة والـــثلاثين للمـــؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ أن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن يقتضي من الدول الأعـــضاء في منظمـــة المؤتمر الإسلامي أن تنمي هياكلها الاقتصادية وتعزز العلاقات الاقتصادية فيما بينها وكـــذلك مـــع البلدان الأخرى من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات وضمان استمراريتها،

وإذ يأخذ علما مع التقدير بالدراسة التي أعدها مركز الأبحاث الاحصائية والاقتـــصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، حول إنشاء اتحاد إسلامي لأسواق الأوراق المالية:

24 – يحث الدول الأعضاء على الاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لحشد موارد داخلية في صورة أسهم وسندات وتسهيل الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في مشاريع استثمارية مفيدة للقطاعين العام والخاص.

25 – يدعو الدول الأعضاء إلى المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية أسواقها المالية من خلال تطوير التشريعات المناسبة لتمكين هذه الأسواق المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي بغية تسهيل تدفق رؤوس الأموال الموجودة في الأسواق الأجنبية، أخذا في الاعتبار المصالح الاقتصادية والنقدية لهذه الدول.

26 – يحث الدول الأعضاء على العمل على بذل كل جهد ممكن لتوسيع نطاق إنشاء الشركات الخاصة عن طريق السماح بالإكتتاب لأكبر شريحة ممكنة للأفراد.

27 – يدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول أسواقها المالية وأنظمتها الاستثمارية، وإلى بحث إمكانية إبرام اتفاقيات إقليمية فيما بينها سعياً لإقامة علاقات بين أسواقها المالية.

28 – يسجل مع التقدير إنشاء أرضية للتعاون بين أسواق الأوراق المالية أطلق عليها اسم "المنتدى الإسلامي لأسواق الأوراق المالية" نتيجة لاجتماع الطاولة المستديرة حول موضوع "تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي"، ويدعو الدول الأعضاء لإفادة أسواقها المالية بالمنتدى وتقديم الدعوة لها للمشاركة فيه.

(د) إنشاء السوق الإسلامية المشتركة

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية، وآخرها القراران رقما 10/36 – أق (ق إ) و33/21 – أق،

وإذ يستذكر أيضا أحكام خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء ،

وإذ يأخذ في الحسبان أن إنشاء سوق إسلامية مشتركة عملية تستغرق وقتا طويلا، ويتطلب دراسات شاملة، وتستلزم – في الوقت ذاته – ترتيبات تتعلق بوضعها موضع التنفيذ والمتابعة،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

29 – يؤكد أيضا أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة بين الدول الأعضاء من خلال مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية كونها مرحلة إيجابية تساعد على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الهدف المنشود لإقامة سوق إسلامية مشتركة.

30 – يأخذ علما بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، ولا سيما التوصية المتعلقة بإنشاء فريق العمل الذي اجتمع في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 5 و6 يوليو 2004.

31 – يطلب من كومسيك بحث التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما عقد اجتماع لفريق العمل المعني في عام 2007.

32 – يطلب من الكومسيك تنسيق الجهود والدراسات التي أجراها أو يعتزم إجراؤها في هذا الشأن المركز الإسلامي لتنمية التجارة، أو غيره من مؤسسات ومراكز منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، وذلك بغية اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحقيق الأهداف المرتبطة بإنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

33 – يرحب بالجهود التي بذلتها كومسيك من أجل إنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة في الأول من يناير 2009، باعتباره خطوة ملموسة وهامة تجاه تحرير التجارة بين بلدان المنظمة وكذلك الهدف المنشود وهو إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

34 – يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند من البنود (أ) حتى (د) إلى الدورة القادمة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

{}

قرار رقم *ECO – 34/3*
بشأن
النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام والتقدم والوئام) في إسلام أباد ، جمهورية باكستان الإسلامية في الفترة من **28** إلى **30** ربيع الثاني **1428**هـ، الموافق **15** - **17** مايو **2007**م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الإستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي **7** و**8** ديسمبر **2005**،

(أ) المساعدة الاقتصادية لفلسطين

إذ يستذكر القرار رقم **10/25** – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم **33/7** – أ ق الصادر عن المؤتمر الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية،

وإذ يتابع باهتمام بالغ جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية لتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1 – يعرب عن عميق قلقه إزاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني منذ سنة مما أدى إلى خسائر اقتصادية فادحة زادت من نسبة البطالة والفقر، وتدعو الدول الأعضاء على وجه عاجل لكسر هذا الحصار وتقديم مساعدات مالية للتصدي له.

2 - يعرب عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني والسلطة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة الدعم والمساندة لإخوانهم الفلسطينيين لتمكينهم من مواجهة الظروف الصعبة التي يكابدونها جراء استمرار العدوان الإسرائيلي.

3 - يشيد بجهود السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية لإعادة بناء ما دمر خلال ثلاث سنوات متتالية من العدوان الإسرائيلي، ويدعو المجموعة الدولية والمؤسسات النقدية والاقتصادية لتقديم يد العون للشعب الفلسطيني ومساعدته على إعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي.

4 - يؤكد مجددا القرارات السابقة التي تهدف إلى تقديم كل أشكال الدعم والعون والمساعدة الاقتصادية والفنية والمادية والمعنوية لدعم الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية وإعطاء الأفضلية للمنتجات الفلسطينية في الاستيراد والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

5 - يحث رجال الأعمال والمستثمرين في الدول الأعضاء على الإسهام في دعم المشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية ومشاريع الإسكان في الأراضي الفلسطينية من أجل بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ودعم المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنفيذ المراحل المقبلة من برامجها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

6 - يحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على تسهيل إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة الفلسطينية، نظراً للعراقيل التي تضعها إسرائيل، وذلك لدعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني والقضاء على البطالة.

7 - يحث كذلك الدول الأعضاء على إبرام اتفاقات ثنائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني على أرضه. ويعرب عن تقديره العميق لما قدمته بعض الدول الأعضاء من مساعدات للشعب الفلسطيني لبناء اقتصاده الوطني في مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) المساعدة الاقتصادية للجمهورية اللبنانية

وإذ يستذكر القرار رقم **10/13** – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يستذكر القرار رقم **33/8** – أق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف **2006**، وما ~~تسببت~~ تسبب فيه من أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات وانعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان؛

وإذ يقدر الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سلطتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم **1701**(**2006**) وإعادة الإعمار وتوفير احتياجات اللبنانيين في المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها المواطنون اللبنانيون المقيمون في المناطق التي تعرضت إلى العدوان الإسرائيلي؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

8. **يعرب** عن تقديره للدول الأعضاء التي سارعت إلى تقديم المساعدات العاجلة إلى لبنان أثناء العدوان الإسرائيلي، **ويرحب** باستعداد هذه الدول مواصلة مساعداتها في إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار، ودعم وتطوير الاقتصاد اللبناني.

9. **يعرب** أيضا عن شكره للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة المعنية التابعة لها لمسارعتها إلى مساعدة لبنان في مجالي إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار، **كما يرحب** بإعلان بوتراجايا حول الوضع في لبنان الذي صدر بتاريخ 2006/8/3 عن الاجتماع الخاص للجنة التنفيذية الموسعة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى الوزاري.

10. **يشيد** بالمؤتمر الدولي لدعم لبنان(باريس 3) المنعقد في كانون الثاني 2007، والذي استضافته مشكورة الحكومة الفرنسية، وبالنتائج المهمة التي صدرت عنه، وبورقة برنامج الإصلاح والنهوض الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحديث الاقتصاد اللبناني ونهوضه وتعزيز معدلات النمو المستدام وتحسين الأوضاع اللبنانية لمجمل اللبنانيين، **كما يعرب** عن شكره للدعم الذي أعلنته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والصناديق المختصة عن تقديمه إلى لبنان خلال مؤتمر(باريس 3).

11. **يدين** العدوان الإسرائيلي المتعمد على المرافق العامة والبنى التحتية في لبنان، ويحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه، ويحملها أيضا مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني، **كما يدين** استمرار إسرائيل في الامتناع عن الانسحاب من أجزاء من الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا، إلى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

12. **يدين أيضاً** امتناع إسرائيل عن تقديم خرائط الألغام التي زرعتها في مختلف المناطق الزراعية والحيوية في الجنوب والبقاع الغربي، وامتناعها على تقديم شبكة القنابل العنقودية التي ألقتها

أثناء عدوانها في صيف 2006، والتي تشكلان خطراً كبيراً على أرواح المدنيين وتمنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية. **كما يدين** استمرار إسرائيل في احتجازها لبنانيين في سجونها.

13. **يؤكد مجدداً** القرارات السابقة بشأن ضرورة تقديم مختلف أشكال المساعدة المالية والمادية والإنسانية في لبنان لتلبية احتياجاته الاقتصادية والفنية والتدريبية، **ويكرر** الدعوة إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتحرك بشكل عاجل وفعال للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي.

14. **يحث** الدول الأعضاء على إيجاد السبل والوسائل لتسهيل دخول المنتجات اللبنانية إلى أسواقها.

(ج) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أفغانستان

وإذ يستذكر القرار رقم 10/19 –أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 33/9 – أق، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ في الاعتبار ما تعانيه أفغانستان حالياً من معوقات خطيرة من جراء الحرب التي استمرت أكثر من عقدين من الزمان،

وإذ يأخذ في الحسبان مشاركة الدول الأعضاء في لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام في مؤتمر المانحين في طوكيو يومي 21 و2002/1/22، وبرلين في مارس 2004،

وإذ يلاحظ أن الحرب قد دمرت ما بين 70 و80 في المائة من البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، خلال الحرب التي دامت لعقدين،

وإذ يدرك أهمية العودة الطوعية للاجئين والنازحين الأفغان وإعادة إدماجهم في بلادهم،

وإذ يعي أن هذه الحرب تسببت في مقتل ما يربو على مليون ونصف المليون مواطن وإصابة مليون ونصف المليون بالعجز بالإضافة إلى نزوح أكثر من خمسة ملايين من ديارهم إلى بلدان مجاورة،

وإذ يدرك أنه يوجد حوالي عشرة ملايين لغم مزروعة في مناطق شتى من البلاد ،

وإذ يأخذ علما بالصندوق الائتماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة الشعب الأفغاني وشروع الصندوق في مزاولة نشاطاته،

وإذ يسجل أيضا أن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بحاجة إلى دعم ومساعدة دوليين حاسمين فيما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار وإعمار هذا البلد الذي عصفت به الحرب،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

15 - يدعو إلى بذل جهود دولية حثيثة لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب الأفغاني.

16 - يحث الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة في الصندوق الائتماني لمساعدة الشعب الأفغاني ، على تقديم تبرعاتها، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء الأخرى على التبرع لهذا الصندوق بغية تعزيز نشاطه وتحسين قدراته.

17 - يحث الصندوق الائتماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة شعب أفغانستان على الإسراع بالوفاء بالتزامه تجاه شعب أفغانستان.

18 - يحث الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى أفغانستان وللموطنين الأفغان النازحين واللاجئين في الدول المجاورة ولا سيما جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لضمان عودتهم طواعية وبكيفية مستديمة وإعادة إدماجهم وتوطينهم في بلادهم.

19 - يقدر كذلك المساهمات التي قدمتها كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وغيرها من الدول الأعضاء لإعادة إعمار أفغانستان. ويرحب كذلك بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي عقد في نيودلهي يومي 18 و19 نوفمبر 2006، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين بلدان المنطقة بما فيها جارات أفغانستان، والذي سبقه مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي عقد في كابول في 2005.

(د) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إ ذ يستذكر القرار رقم 10/21 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 33/10 – أق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع حكومة جمهورية آذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع،

وإذ يستنكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في مقاطعة ناغورنو كاراباخ بأذربيجان وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20% من أراضي أذربيجان ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي،

وإذ يعي أن الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها آذربيجان في أراضيها المحتلة من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي،

وإذ يعرب عن ترحيبها وتقديرها للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

20 - يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

21 - يدعو المنظمات الدولية إلى مواصلة تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى أذربيجان.

(هـ) المساعدة الاقتصادية لجمهورية غينيا

إذ يستذكر القرارات السابقة الصادرة عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والدورة الثالثة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، والدورة الثانية والعشرين للكومسيك،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تنهض به غينيا، في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، لإرساء دعائم السلم ولضمان تحقيق الاستقرار في بعض الدول الأعضاء المتضررة من النزاعات المسلحة،

وإذ يرى في وجود أعداد هائلة من اللاجئين من ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار عبئا لا يطاق على اقتصاد جمهورية غينيا،

وإذ يضع في الاعتبار حاجة جمهورية غينيا لإعادة بناء البلاد وضمان بقاء اللاجئين على قيد الحياة وعودتهم إلى بلدانهم:

22 – يوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتقديم مساعدة مالية ومادية قيمة لجمهورية غينيا، بغية تمكينها من مواجهة الوضعية الصعبة الناجمة عن الاعتداءات التي تتعرض لها منذ مدة من الزمن، وبسبب وجود مئات الآلاف من اللاجئين فوق أراضيها وغالبيتهم من المسلمين.

23 – يناشد البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته لجمهورية غينيا حتى تتمكن من إنشاء البنيات الأساسية الاجتماعية المطلوبة للوفاء باحتياجات النازحين واللاجئين، وتجاوز التدهور البيئي الناجم عن الحضور الهائل للاجئين.

24 – يناشد المجتمع الدولي والدول الأعضاء تقديم دعم مالي واقتصادي قيم لبرنامج إعادة إعمار بلدان اللاجئين الأهلية من أجل ضمان عودتهم إليها.

(و) مساعدة إقتصادية لجمهورية كوت ديفوار

إذ يستذكر القرار رقم 2/د الذي صدر عن الدورة الثانية والعشرون للكومسيك،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص في القرار القاضي بإنشاء صندوق خاص للمساعدة في جهود إعادة الإعمار في كوت ديفوار،

و نظرا للدور الذي قامت به جمهورية كوت ديفوار في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لإحلال السلام والأمن في بعض الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية،

25 – يعرب عن دعمه وتضامنه مع كوت ديفوار، حكومة وشعبا،

26 – يطلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اتخاذ التدابير المناسبة لإنشاء هذا الصندوق الخاص على وجه السرعة للتمكن من نزع السلاح وتسريح الجنود من الجيش وإعادة إدماج المقاتلين

السابقين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز جهود مرحلة ما بعد الإعمـــار في كوت ديفوار.

27 – يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتوفير الدعم القوي ماليا واقتصاديا لجمهورية كوت ديفوار لتمكينها من التعامل مع الصعوبات الراهنة التي تواجهها.

28 – يطلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي تشكيل فريق اتصال بشأن كوت ديفوار في أسرع وقت ممكن.

(ز) مساعدة اقتصادية لتشاد

إذ يستذكر القرار 2ش الذي صدر عن الدورة الثانية والعشرين للكومسيك،

وإذ ينظر إلى الوجود المكثف للاجئين على أراضي تشاد من ناحيـــة وإلى اســـتمرار صـــعوبة الأوضاع التي يعيش فيها النازحون من سكان تشاد من ناحية أخرى،

وإذ يلاحظ مبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه وتعهد الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين،

29 – يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقـــديم المـــساعدات الماليـــة والاقتصادية العاجلة إلى تشاد لمساعدتها في مواجهة المشاكل المتعددة للنازحين واللاجئين الموجودين على أراضيها وفي تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

30 – يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الإنسانية تقديم المساعدة اللازمة لسكان شرق تشاد.

(ط) المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية

إذ يستذكر القرارات أرقام **10/10 – أق** (ق إ) و**10/26 – أق** (ق إ) و**10/28 – أق** (ق إ) التي صدرت عن القمة الإسلامية العاشرة، وكذا القرار رقم **33/12 – أق**، الذي صدر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ بقلق الوضع الخطير الناجم عن الكوارث الطبيعية وموجة الجفاف والتصحر مع ما تخلفه من آثار مدمرة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة، ولا سيما في قطاعات الزراعة والغذاء والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا في مجال الخدمات والمرافق العامة،

وإذ يعي تماما أن الدول الأعضاء التي تنتمي إلى فئة البلدان الأقل نموا يتعذر عليها أن تتحمل بمفردها العبء المتزايد في مجال أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار،

وإذ يقر بأهمية الاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارتها من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وضرورة مواصلة المجتمع الدولي لجهوده لتعزيز التوعية في هذا المجال،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن،

(أ) جمهورية جيبوتي

إذ يساوره عميق القلق إزاء موجه الجفاف الأخيرة في جيبوتي وما ألحقته من خسائر فادحة بقطعان الماشية وأضرار مادية بليغة بالصحة مما أدى إلى انتشار وبائي الكوليرا والملاريا،

31 – يناشد الدول الأعضاء تقديم مساعدة مالية ومادية كبيرة إلى جمهورية جيبوتي لتعزيز السلم والإعمار فيها، وتنفيذ برنامجها للتقويم الهيكلي.

32 – يدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية جيبوتي على التصدي للآثار المدمرة التي خلفتها موجة الجفاف مؤخرا سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي .

(ب) جمهورية موزمبيق

إذ يقدر الجهود التي تبذلها حكومة موزمبيق من أجل تنفيذ برنامج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية،

يأسف للكوارث الطبيعية التي وقعت في موزمبيق مؤخرا،

33 – يناشد البنك الإسلامي للتنمية وجميع المؤسسات الإسلامية والمجتمع الدولي بوجه عام، مواصلة تقديم الدعم لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لموزمبيق.

34 – يحث البلدان المتقدمة على إلغاء الديون الخارجية لموزمبيق في ضوء الجهود المبذولة حاليا للقضاء على الفقر.

35 – يدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتنفيذ برنامج إعادة إعمار موزمبيق.

36 – يعرب عن تقديره العميق للمساعدة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

37 – يحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لإنشاء آليات وطنية، ودون إقليمية وإقليمية ودولية لمنع الكوارث وإدارتها والاستعداد لمواجهتها بما في ذلك نظم الإنذار المبكر .

أولا المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء المتضررة من الحروب الإقليمية والعصيان المدني والأزمات السياسية

إذ يستذكر أيضا القرارات أرقام **10/13**– أق (ق . إ) و**10/27** – أق (ق إ) و**10/24** – أق (ق إ) و**10/15** – أق (ق إ) و**10/16** – أق (ق إ) و**10/17** – أق (ق إ) و**10/18** – أق (ق إ) و**10/22** – أق (ق إ) و**10/21** – أق (ق إ) و**10/20** – أق (ق إ) **الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، وكذا القرار رقم 33/13 – أق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية، والقرار رقم 2 الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للكومسيك،**

وإذ يأخذ في الحسبان **أهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئه وكذلك التزام الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين،**

وإذ يؤكد **التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع حكومات البلدان المتضررة وشعوبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها،**

وبعد الطلاع **على تقرير الأمين العام بهذا الشأن :**

(أ) جمهورية طاجيكستان

إذ يساوره القلق **البالغ إزاء الوضع الحرج الذي واجهته طاجيكستان من جراء خمسة أعوام من حرب أهلية دامية أفضت إلى الموت والمعاناة، فضلاً عن نزوح آلاف الأشخاص وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية،**

وإذ يلاحظ **عودة نحو 200 ألف من اللاجئين الطاجيك إلى الوطن الأم وما يتطلبه ذلك من دعم مالي وتقني كبير:**

38 – يناشد جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية الإسهام بسخاء في محاولات التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه طاجيكستان سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية لتمكين طاجيكستان من تنفيذ برنامجها لإعادة التأهيل.

39 – يحث البنك الإسلامي للتنمية على زيادة مساعدته المالية والتقنية إلى طاجيكستان.

(ب) الجمهورية اليمنية

إذ يضع في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية اليمنية وما لحق بها من أضرار في قطاع السياحة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك،

وتقديراً منه للجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لتنفيذ سياسية الإصلاح الاقتصادي وبرنامج مكافحة الفقر وما حققته من نجاح في ذلك المجال،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا استمرار الأعباء الثقيلة التي تتحملها الحكومة اليمنية لإيواء مجموعات اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة لها:

40 – يعرب عن تقديره لجهود الحكومة اليمنية في سبيل تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وبرنامج مكافحة الفقر.

41 – يجدد دعوتها للدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم جميع أنواع المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية لدعم جهودها في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي وبرنامج مكافحة الفقر بغية التخفيف من الأعباء الثقيلة التي نتجت عن إيواء مجموعات من اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة له، مع تقديم الشكر للدول التي التزمت

بتقديم تبرعاتها للجمهورية اليمنية في مؤتمر المانحين في لندن وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلي التعاون الخليجي.

(ج) جمهورية الصومال

إذ يساوره القلق العميق إزاء الوضع الحرج في الصومال، وإذ يتطلع إلى استعادة السلام والنظام في ذلك البلد العضو الشقيق في أقرب الآجال،

وإذ يساوره القلق إزاء الآثار الاقتصادية السيئة من جراء الجفاف الخطير الذي تواجهه جمهورية الصومال:

42 - يهيب بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تبادر إلى تقديم العون المادي وغيره من أشكال العون إلى الصومال بغية إنهاء المعاناة الإنسانية في ذلك البلد المسلم.

(د) جمهورية سيراليون

إذ يعرب عن تقديرها للانشغال والاهتمام المستمرين اللذين أبداهما زعماء شبه إقليم غرب إفريقيا من أجل توطيد السلام في جمهورية سيراليون،

وإذ يعرب أيضا عن تقديرها للمساعدة التي قدمتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية مصر العربية والدول الصديقة الأخرى التي تبرعت بالأغذية والملابس والأدوية للاجئين والنازحين من سكان سيراليون،

وإذ يضع في الاعتبار أن النزاع المسلح في سيراليون قد أدى إلى وقوع أضرار مادية وخسائر في الأرواح والممتلكات، علاوة على إعاقة جميع الأنشطة الاقتصادية وبخاصة في قطاعي

التعدين والزراعة والصناعة على مدى سنوات عديدة، الأمر الذي أدى إلى خسارة فادحة في الدخل الحكومي ودخل القطاع الخاص:

43 - يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة بصفة عاجلة إلى جمهورية سيراليون بغية تمكين شعبها من القيام بعملية إعادة التأهيل والبناء التي تدعو الحاجة لها وكذلك إعادة توطين حوالي مليون ونصف المليون من المواطنين العائدين والنازحين .

44 - يحث صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي الائتماني لسيراليون على مواصلة تسهيل تدفق المساعدات المالية التي تدعو لها حاجة ماسة، إلى سيراليون لتعجيل التعافي بعد فترة الصراع.

45 - يطلب من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للإسراع في الموافقة على المشاريع التي تم تحديدها من أجل سيراليون.

(هـ) جمهورية ألبانيا

46 - يعرب عن مساندتها القوية لشعب ألبانيا الذي يواجه صعوبات اقتصادية كبرى في المرحلة الحالية لانتقاله إلى اقتصاد السوق.

47 - يحث الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة اقتصادية سخية إلى حكومة ألبانيا حتى تتمكن من تنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح.

(و) جمهورية قيرقيزيا

إذ يعرب عن تفهمها للوضع القائم في جمهورية قيرقيزيا بعد أن نالت استقلالها وسيادتها، وإذ يأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها هذا البلد في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر،

48 - يناشد جميع المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية تقديم مساعدات سخية لجمهورية قيرقيزيا لتمكينها من تجاوز الصعاب الاقتصادية التي تواجهها سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات المتعددة الأطراف لتمكينها من تنفيذ برنامجها الاقتصادي.

49 - يناشد أيضاً البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته المالية والفنية إلى جمهورية قيرقيزيا.

(ز) جمهورية أوغندا

إذ يعي أن حكومة جمهورية أوغندا تواجه حالياً ضغطاً خطيراً على مواردها الشحيحة نتيجة لتدفق اللاجئين إليها من البلدان المجاورة، وإذ يدرك أن أوغندا تؤوي الآن أعداداً كبيرة من اللاجئين ستتزايد بالتدريج إذا استمرت الإضطرابات، ولتقديم المساعدة للتخفيف من معاناة النازحين استجابة للنداء المشترك لكل من برنامج الغذاء العالمي وحكومة أوغندا:

50 - يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى أوغندا لمساعدتها على مواجهة مشكلة هؤلاء اللاجئين وما يترتب عليها من تبعات، وتؤكد الحاجة لتمكين أوغندا من تنفيذ برامجها الاقتصادية والثقافية ذات الصلة على نحو عاجل وفعال.

51 - يعرب عن تقديرها العميق للمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

(ح) المساعدة الاقتصادية لغينيا بيساو

إذ يلاحظ الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي وقعت مؤخرا في غينيا بيساو، وما نجم عنها من آثار اقتصادية متمثلة في خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية ومنتجات التصدير، وما أدت إليه من تشريد لأعداد غفيرة من السكان، وتدمير مادي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات والأحياء السكنية، وغيرها ،

52 – يحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الغوث العاجل لغينيا بيساو بما يسهل إعادة دمج السكان في المشاركة في الحياة الاقتصادية.

53 – يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك في تمويل برنامج إعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي في غينيا بيساو.

(ط) مواصلة تقديم المساعدات الاقتصادية لبلدان الساحل الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إذ يستذكر القرار رقم 33/23 – أق الذي صدر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ بقلق الوضع الصعب الذي تعاني منه بلدان الساحل الأعضاء في المنظمة من جراء الجفاف،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في المنظمة التي أسهمت في تمويل البرنامج الأول الخاص بمساعدة بلدان الساحل الأعضاء في المنظمة،

وإذ يأخذ علما أيضا ببرنامج المساعدة الطارئة الخاصة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي والذي بادر به البنك الإسلامي للتنمية لفائدة دول الساحل الأعضاء،

وإذ يستذكر القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي السادس القاضي بإنشاء البرنامج المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والسيلس من أجل بلدان الساحل،

وإذ يعرب عن تقديره للمهمة التي قام بها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة للبلدان الإفريقية المتضررة من الجفاف، وهي : تشاد وبوركينا فاسو ومالي وغامبيا والسنغال والنيجر ، خلال الفترة من **24** إلى **31** مارس **2005**:

وإذ يعرب عن تقديره أيضا للمملكة العربية السعودية لمواصلة دعمها لدول الساحل الأعضاء المتضررة من الجفاف،

54 – يدعو إلى التنفيذ الفعلي للبرنامج المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والسيلس .

55 – يحث الدول الأعضاء التي باستطاعتها أن تسهم ولم تسهم بعد في هذا البرنامج ولم تعلن عن برنامج منفصل، أن تساهم في تمويل البرنامج .

56 – يؤكد مجددا تضامن الأمة الإسلامية مع شعوب الساحل.

(ي) المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير

إذ يستذكر القرار رقم **10/30** – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم **33/15** – أ ق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر كذلك جميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول تقديم المساعدة لشعب كشمير، وخاصة القرار 23/ 30 – أق، الصادر عن الدورة الثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يعرب عن تعاطفه العميق مع الضحايا وأسرهم وشعب جامو وكشمير الذين تكبدوا خسائر جسيمة ولحقت بهم أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية بسبب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا يوم 8 أكتوبر 2005،

وإذ يعرب عن عرفانه للمساعدات والمساهمات والوعود التي قدمتها المجموعة الدولية ، خاصة الدول الأعضاء، من أجل دعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال والتي عكست روح التضامن والتعاون الإسلاميين للتصدي للتحديات التي نجمت عن كوارث طبيعية منقطعة النظير،

وإذ يرحب بتعيين السفير عزت كامل مفتي، ممثلا خاصا للأمين العام للمنظمة لجامو وكشمير، معربة عن أملها أن يسهل هذا التعيين كذلك تنفيذ قرار المنظمة الخاص بالمساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير

وإذ يعرب عن عميق تقديرها للمساعدات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية للكشميريين،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

57 – يوجه نداء للدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمات الخيرية، لتقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته بسبب زلزال 8 أكتوبر 2005.

58 – يشجع المجتمع الدولي، خاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية من العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم الأموال والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار، في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

59 – يناشد الدول الأعضاء المساهمة، متى ما أمكن ذلك، في إعادة تأهيل الشعب المتضرر من كارثة الزلزال لتحقيق رفاهته الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعرضت كثير من سبل معيشته للضرر أو الدمار.

60 – يناشد كذلك الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف الجامعات والمؤسسات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ك) المساعدات الاقتصادية للبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة

إذ يستذكر القرارين رقمي 10/14 – أق (ق إ) و10/29 – أ ق (ق إ) الصادرين عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 33/14 – أق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تؤكد وحدة الهدف والمصير لشعوب الأمة الإسلامية وتعهدها بتعزيز السلم والأمن الدوليين،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

(1) البوسنة والهرسك

إذ يذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة والمعبرة عن تضامن أعضائها الكامل مع البوسنة والهرسك حكومة وشعبا،

61 - يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وغيرها من المانحين تقديم تبرعات سخية لتسهيل تنفيذ برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتقديم مساعدات إنسانية إلى حكومة البوسنة والهرسك وشعبها بغية المساهمة في إعادة تعمير البلاد، والعمل على الحفاظ على الهوية الإسلامية للسكان المسلمين في البوسنة.

62 - يحث المجتمع الدولي على المبادرة إلى اتخاذ تدابير فعالة لإعادة إعمار البوسنة والهرسك. وتقديم المساعدات الإنسانية الكفيلة بعودة اللاجئين والمهجرين إلى بيوتهم عن طريق صندوق الائتمان الخاص بالبوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

63 - يطلب من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي توجيه النصيب الأوفر من مساعداتها الدولية لإعادة إعمار البوسنة والهرسك في المناطق التي يقطنها مسلمو البوسنة والهرسك.

64 - يشيد بما قام به صندوق إعادة إعمار البوسنة والهرسك من بناء العديد من المساكن وكذلك دعم المزارعين، وشكر الدول التي قدمت مساعدات للصندوق، وهي دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.

(2) شعب الشيشان

إذ يذكر بالانشغالات والدعم الذي أعرب عنه مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي عقد بالدار البيضاء (المملكة المغربية) في ديسمبر **1994**م بشأن الوضع في الشيشان والذي تدهور عام **1999**،

وإذ يشير إلى النداء الذي وجهه فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي الثامن إلى جميع الدول الأعضاء من أجل تقديم مساعدة إنسانية عاجلة للشعب واللاجئين والنازحين الشيشان واستعداد بلاده لتنسيق الجهود في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن القلق العميق بشأن محنة اللاجئين والنازحين المسلمين في الشيشان والأضرار الإنسانية والمادية الناجمة عن الأزمة الشيشانية في عام **1999**م.

65 - يدعو جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الخيرية الإسلامية ويناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والسخية إلى الشعب الشيشاني ولاجئيه.

66 - يوصي جميع الدول الأعضاء بحث مؤسساتها والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الشيشاني ولاجئيه.

67 - يعرب عن تقديرها العميق للمساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

3) كوسوفو

وإذ يعرب عن قلقه تجاه الجماعة المسلمة في كوسوفو،

68 – يناشد الدول الأعضاء أن تولي اهتماما بالوضع الاقتصادي المتدهور في كوسوفو في هذا الوقت الحساس الذي سعى فيه هذا الشعب المنهك للاستقلال.

69 - يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند من البنود (أ) حتى (ك) إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

قرار رقم ECO – 34/4
بشأن
النشاطات المتصلة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى
حول القطاعات الاقتصادية

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام والتقدم والوئام) في إسلام أباد ، جمهورية باكستان الإسلامية في الفترة من 28 إلى 30 ربيع الثاني 1428هـ، الموافق 15 - 17 مايو 2007م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

التعاون في مجال السياحة

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية، وآخرها القراران رقما 10/32 – أق (ق إ) و33/17 – أق،

وإذ يستذكر كذلك أحكام خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء، والتي حددت السياحة باعتبارها مجالا من مجالات التعاون ذات الأولوية،

وإذ يأخذ علما بقرارات "تنمية السياحة" التي اعتمدتها الدورات الثانية والثالثة والرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، التي عقدت على التوالي في كل من كوالالمبور بماليزيا من 10 إلى 13 أكتوبر 2001 والرياض بالمملكة العربية السعودية من 6 إلى 9 أكتوبر 2002 وداكار بجمهورية السنغال من 28 إلى 30 مارس 2005، والدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في باكو يومي 11 و12 سبتمبر 2006،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1 - يشكر جمهورية أذربيجان، على استضافتها المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء السياحة في باكو خلال الفترة من 9 إلى 12 سبتمبر 2006.

2 - يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى التنفيذ الكامل لقرارات الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء السياحة ومقرراتها.

3 - يشيد بالعرض الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة عام 2008، **وتدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

4 - يرحب بالعرض الذي قدمته جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة فعاليات سياحية على مستوى وزاري عامي 2007 و2009 على التوالي.

5- يسجل علمه بعرض بروناي دار السلام استضافة الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الساحة في 2010.

6 - يشكر حكومة جمهورية تركيا على استضافة اجتماع فريق الخبراء المعني بتنمية السياحة في اسطنبول من 9 إلى 11 مايو 2007، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى مشاركة فعالة في هذا الاجتماع.

7 - يلاحظ مع التقدير عرض جمهورية أذربيجان عقد المؤتمر العلمي الدولي حول دور السياحة في اقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، في باكو يومي 21 و22 يونيو 2007، وتحث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في هذا الحدث.

8 - يشكر المركز الإسلامي لتنمية التجارة على ما يبذله من جهد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، من أجل إقامة معرض سياحي في الدول الأعضاء في

منظمة المؤتمر الإسلامي مرة كل سنتين. وفي هذا السياق **يرحب** بالعروض المقدمة من حكومات كل من جمهورية لبنان وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربي السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة المعرض السياحي في دوراته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في **2007** و**2009** و**2011** و**2013** على التوالي، ويدعو الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية في هذه معارض السياحة.

9 - يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتقديم دعم مالي، وفني إلى المشروع الإقليمي "التنمية السياحية المستمرة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا" .

10 - يسجل علمه بمقترح الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تنظيم منتدى دوري للقطاع الخاص مستقبلا.

11 - يرحب بعرض جمهورية مالي استضافة المنتدى الثاني للقطاع الخاص حول السياحة في **2007** .

12 - يشكر المملكة العربية السعودية لتنظيم مؤتمر دولي حول السياحة والحرف اليدوية في الرياض في الفترة من **16** إلى **23** شوال **1427**هـ (**7** إلى **14** نوفمبر **2006**) بالتعاون مع الهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) .

13 - يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

قرار رقم *ECO – 34/5*
بشأن
أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام والتقدم والوئام) في إسلام أباد ، جمهورية باكستان الإسلامية في الفترة من 28 إلى 30 ربيع الثاني 1428هـ، الموافق 15 – 17 مايو 2007م،

إذ يستذكر **برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،**

(أ) أنشطة الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية

إذ يذكر **بالقرار رقم 10/33 – أق (ق .إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ،**

وإذ يذكر **بالقرار رقم 33/18 – أق، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية، بشأن نشاطات الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وبخاصة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (أنقرة) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (الدار البيضاء)،**

وإذ يسجل بارتياح **التقارير حول النشاطات المقدمة من قبل ممثلي الأجهزة الفرعية المذكورة أعلاه،**

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به الأجهزة الفرعية لتنفيذ خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1 - ينوه بالدور الذي يضطلع به مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، كل في مجال اختصاصه.

2 - ينوه أيضا بمركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لما قدماه من تقارير ودراسات الفنية مفيدة بشأن أبرز المواضيع الاقتصادية المدرجة على جدول أعمال اللجنة ويشجعه على الاستمرار في أدائه في هذا المضمار.

3 - يثني على المركزين لما ينظماه من ورش عمل وندوات تدريبية مفيدة ورفيعة المستوى حول مختلف المواضيع التي تهم البلدان الأعضاء.

4 - يعرب عن تقديره للمركزين لما يصدراه من منشورات إحصائية مفيدة، ويدعو جميع البلدان الأعضاء إلى الرد على الاستبيانات التي يعممها المركزان عليها، بما يتيح لهما جمع المعلومات الرسمية والحديثة.

5 - يأخذ علما مع الارتياح بالإسهامات القيمة لكل من مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، فيما يخص تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدانها الأعضاء وكذلك مختلف القرارات الصادرة عن الكومسيك وعن المؤتمرات الوزارية ذات العلاقة.

6 - يحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة والفعالة في عمل هذه الأجهزة والاستجابة السريعة لما توزعه هذه الأجهزة من استبيانات، والمتابعة الدقيقة لما تصدره من وثائق ودراسات، وذلك بغية تحقيق أقصى استفادة من هذه الأجهزة في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

7 - يشجع هذه الأجهزة على تكثيف الاتصالات مع المؤسسات الدولية والإقليمية العاملة لا سيما في إطار منظمة الأمم المتحدة وغيرها مثل مؤسسات (بريتون وودز) والاستفادة مما تنشره هذه المؤسسات من دراسات وتقارير.

8 - يحث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها الدورية الإلزامية في ميزانيات هذه المؤسسات على أن تبادر إلى ذلك بانتظام وتسوية ما قد يستحق عليها من متأخرات في أقرب وقت ممكن وذلك للتغلب على ما تواجهه هذه الأجهزة حالياً من مصاعب مالية.

9 - يلاحظ أن على الدول الأعضاء أن تستفيد من الخدمات الخاصة التي تقدمها الأجهزة المتفرعة، علاوة على المهام التي أنيطت بها في برامج عملها وذلك على أساس تعاقدي.

10 - يدعو مؤسسات المنظمة إلى المشاركة بفاعلية في الاجتماعات التشاورية للجنة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات بكيفية دورية بالتزامن مع الدورات السنوية العادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) واللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك تعزيزا للتعاون القائم بين منظمة المؤتمر الإسلامي ولتفادي الازدواجية ورصد التقدم الذي يتم إحرازه في إطار البرامج المعنية لكل مؤسسة والاستفادة من خبرات بعضها البعض.

11 - يحث الدول الأعضاء عند ترشيح من يمثلها في مجالس إدارة تلك الأجهزة أن تختار ممن لهم صلة أو خبرة في مجال أنشطة تلك الأجهزة، وحبذا لو وضعت شروطا لاختيار الدول لمن يمثلها في تلك المجالس.

(ب) أنشطة البنك الإسلامي للتنمية

وإذ يستذكر أيضا القرارين رقمي **10/34 - أق** (ق إ) و**10/37 - أق** (ق إ) **الصادرين عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 33/19 - أق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية،**

وإذ يلاحظ مع التقدير **تقرير نشاطات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وعملياتها،**

وإذ يسجل بارتياح **أن مجموعة البنك تواصل توسيع نطاق العمليات والنشاطات المتصلة بتمويل المشاريع وتمويل تجارة الاستيراد والتصدير والمساعدات الفنية والتعاون الفني والمساعدات الخاصة وبرامج المنح والبحوث الإسلامية والتدريب والعلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات والبرنامج الخاص بنشاطات منظمة التجارة العالمية والتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المنتمية والتنسيق والتعاون مع مؤسسات مالية دولية، منها صناديق التنمية والاستثمار الوطنية ومجالات أخرى للتعاون في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في المنظمة،**

وإذ يسجل مع التقدير **أن البنك الإسلامي للتنمية قد اضطلع بدور نشط في تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وكذلك مختلف قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)،**

وإذ يسجل أيضا مع الارتياح **أن البنك الإسلامي للتنمية قد قام، في إطار تكليفه والتزاماته الرامية إلى تلبية حاجات الدول الأعضاء، بإحداث أدوات تمويلية مستحدثة وبرامج للمعونة التقنية**

والمالية والعديد من البرامج الجديدة والصناديق إضافة إلى أجهزة أخرى حيث كان بعضها قد نشأ تحت رعاية الكومسيك من أجل تمويل مشروعات في القطاعات ذات الأولوية وتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

12 - يعرب عن ارتياحه لما يتميز به رئيس البنك وموظفوه من تفان وكفاءة في تسيير هذه المؤسسة لتأمين حسن سير أدائها، ولمواصلتها تقديم مساهمة قيمة لدعم التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة.

13 - يشيد بالبنك لما تخذه من خطوات لتنفيذ البرنامج العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005 بشأن إنشاء صندوق تخفيف حدة الفقر، وزيادة رأس مال البنك، وإنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة .

14 - يلاحظ مع التقدير أن الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين للبنك الإسلامي للتنمية، الذي انعقد في الكويت يومي 30 و31 مايو 2006، شهد توقيع اتفاقية إنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة برأسمال معلن قدره 3 بليون دولار أمريكي ورأسمال مكتتب فيه قدره 500 مليون دولار أمريكي.

15 - يعرب عن تقديره لتوقيع اتفاقية بشأن إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بمشاركة 47 دولة عضو و6 مؤسسات مالية، ويناشد الدول الموقعة التعجيل بتصديق الاتفاقية بغية الاستفادة من البرامج والخدمات التي ستقدمها هذه المؤسسة.

16 - يلاحظ بارتياح انعقاد الاجتماع الأول للجمعية العامة للمؤسسة المذكورة في 24 فبراير 2007، برئاسة معالي الدكتور إبراهيم العساف، وزير المالية بالمملكة العربية السعودية، وانتخاب مجلس إدارة المؤسسة.

17 - يرحب بالقرار الذي صدر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه الحادي والثلاثين (30 و31 مايو 2006 بالكويت)، بتحقيق زيادة جوهرية في رأس المال المصرح به والمكتتب فيه للبنك وفقا للقرار الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (7 و8 ديسمبر 2005 بمكة المكرمة)، ويدعو الدول الأعضاء التي لم تكتتب بعد في الزيادة العامة الثانية لرأسمال البنك، أن تبادر إلى ذلك.

18 - يشكر البنك الإسلامي والأمين العام للمنظمة وجمهورية السنغال لإرسال بعثات رفيعة المستوى إلى الدول الأعضاء في المنظمة لحشد الأموال للصندوق.

19 - يشكر الدول الأعضاء التي أعلنت مساهماتها في موارد صندوق تخفيف حدة الفقر مع تقدير خاص لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، لمساهمته السخية بمبلغ مليار دولار أمريكي لصالح الصندوق، ودولة الكويت التي أعلنت مساهمتها بمبلغ 300 مليون دولار في الصندوق، ويحث جميع الدول الأعضاء، التي لم تعلن تبرعاتها المالية السخية لصالح الصندوق، أن تفعل ذلك.

20 - يناشد الدول الأعضاء التي تعهدت بالمساهمة في هذا الصندوق النظر في زيادة تبرعاتها له حسبما تسمح به قدراتها الاقتصادية والمالية.

21 - يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها البنك في إطار فرق العمل المعنية بالتجارة البينية في إطار المنظمة، والتدريب، والصحة، والقضاء على الأمية، ويحث الدول الأعضاء والأجهزة المعنية على ضم جهودها لجهود فرق العمل المعنية.

22 - يرحب بالقرار الذي صدر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه السابع والعشرين (أكتوبر 2002، واجادوجو) بإصدار إعلان بشأن تعاون مجموعة البنك مع إفريقيا، ويسجل أن الإعلان جدد تأكيد التزام البنك للبلدان الأعضاء الإفريقية الأقل نموا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد).

23 - ويسجل كذلك أن البنك تعهد - بموجب هذا الإعلان - بتمويل مساعدات التنمية للبلدان الأعضاء من إفريقيا جنوب الصحراء بمبلغ وقدره بليوني دولار أمريكي على مدى خمس سنوات اعتبارا من 1424هـ (2004/2003) في مجالات مثل القطاع الاجتماعي والنقل والتجارة والتمويل متناهي الصغر وتدابير بناء القدرات ذات الصلة، وأن اجمالي المبلغ المستخدم بلغ 1ر7 بليون دولار (85% من المبلغ المرصود) في نهاية 1427هـ (السنة الرابعة من الإعلان) .

24 - يدعو البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها المعنية ووكالات التنمية الأخرى، إلى وضع برنامج خاص لإفريقيا في إطار صندوق تخفيف حدة الفقر.

25 - يشكر البنك الإسلامي للتنمية لمبادرته إلى التخفيف من ديون الدول الأعضاء في إطار مبادرة دولية للتخفيف من عبء الدين الذي تتحمله البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

26 - يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها البنك فيما يتصل ببرنامج تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، وتخصيص البنك الإسلامي لمبلغ بليون دولار أمريكي من صناديقه الخاصة ، ويحث الدول الأعضاء وأجهزتها المعنية والجهات الاقتصادية الخاصة على اتخاذ التدابير اللازمة لدعم جهود البنك لتأمين المبالغ الإضافية اللازمة التي تبلغ بليون دولار أمريكي من المرابحة الجماعية والمرابحة على مرحلتين.

27 - يلاحظ بارتياح الجهود التي يبذلها البنك من أجل تعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة، بما فيها توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة ماليزيا (بصفتها رئيس الدورة العاشرة للقمة الإسلامية) وتركيا (في إطار استراتيجية الحكومة التركية للتنمية في إفريقيا التي أطلقت في 2003).

28 - يشكر البنك الإسلامي للتنمية على مساهمته في تمويل الجولة الأولى من المفاوضات التجارية والاجتماع الأول من الجولة الثانية في إطار اتفاقية نظام الأفضلية التجارية بين البلدان الإسلامية.

29- يعرب عن تقديره لبرامج المساعدة الفنية التي ينفذها البنك لمساعدة الدول الأعضاء التي انضمت لعضوية منظمة التجارة العالمية أو في سبيلها إلى ذلك، ولدور البنك في تنظيم اجتماعات تشاورية، ويقدر جهود البنك في تقديم مساعدات فنية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنظمة في تنمية الموارد البشرية والمؤسسية مثل تنظيم دورات في سياسات التجارة وندوات وحلقات دراسية وورش عمل حول المواضيع الرئيسة وتقديم مساعدة فنية محددة مباشرة للدول الأعضاء في المنظمة.

30- يعرب عن الارتياح أن البنك ظل منذ 1996 ينفذ بنجاح تكليف الكومسيك له بتنظيم اجتماعات تشاورية للدول الأعضاء لتمكينها من تبادل الآراء وتنسيق المواقف بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك استعدادا للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وتنسيق مواقفها ذات الصلة بالمواضيع التي تثار في بنود جدول الأعمال.

31- يعرب عن تقديره لجهود البنك الإسلامي للترتيب لاجتماعات إعدادية تسبق الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، للتشاور وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء، وتشيد بدعم البنك للدول الأعضاء في جهودها للمشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية

متعددة الأطراف ولمواصلته تقديم مساعدات فنية ومالية للدول الأعضاء في المواضيع ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية.

32- يشكر البنك على تنظيم اجتماع تشاوري في جنيف في 25 فبراير 2007 لتبادل الآراء بشأن جولة الدوحة حول المفاوضات التجارية ومناقشة الطرق الممكنة للتقدم.

33- يعرب عن تقديره لجهود البنك الإسلامي لمنح معاملة تفضيلية للشركات والمتعاقدين من الدول الأعضاء في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك وتدعو البنك إلى تكثيف جهوده في هذا المجال.

34- يعرب عن تقديره لجهود البنك الإسلامي في إنشاء المؤسسة العالمية للوقف، ويحث الدول الأعضاء على التعاون معه في النهوض بالأوقاف من أجل تعزيز دورها الاجتماعي والاقتصادي.

35 - يسجل مع التقدير جهود البنك في تقديم دعم للدول الأعضاء التي تواجه كوارث طبيعية وجفاف وتصحر خاصة في مجالات الزراعة والغذاء وإعادة التأهيل والبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة والمرافق.

36 - يشكر البنك الإسلامي على إطلاق برنامج لتنمية القطن وصناعات النسيج في بلدانه الأعضاء، وإدراج موضوع القطن في إطار برامجه للمساعدات الفنية، المتصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية.

37 - يشيد بالبنك والأمانة العامة للمنظمة لإنشاء فريق عمل فني تنظيمي مشترك لمتابعة تنفيذ برنامج العمل العشري الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (7

و**8 ديسمبر 2005**)، ويحث البنك الإسلامي والأمانة العامة للمنظمة على التعاون مع مؤسسات المنظمة وأجهزتها الأخرى لمزيد من التسهيل في تنفيذ البرنامج المذكور.

(ج) المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية

إذ يستذكر أيضا القرار رقم **10/35 – أق** (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم **33/20 – أق**، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية ،

وإذ يأخذ علما بأنشطة كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر؛

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به المؤسسات المنتمية في صياغة وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء؛

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تلعبه المؤسستان في مجال نشاطهما؛

1 – أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

بعد الاطلاع على التقرير المتعلق بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة؛

وإذ يشيد بالخطوات العملية التي اتخذتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال خطة عملها:

38 – يشيد بإنشاء المؤسسة العالمية للزكاة بمبادرة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة التي دشنها رئيس وزراء ماليزيا، دولة السيد أحمد عبد الله بدوي، في 28 نوفمبر 2006؛ ويعرب عن شكره للبلدان التي أبدت موافقتها المبدئية على إنشاء فروع محلية لمؤسسة الزكاة، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تشارك بعد في هذه المؤسسة إلى أن تبادر إلى ذلك.

39 – يناشد الدول الأعضاء تقديم دعمها ويحث الغرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في مشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي.

40 – يشدد على أهمية ضمان حرية انتقال رجال الأعمال في تعزيز التجارة والاستثمار؛ ويأخذ علما بما أجرته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من اتصالات مع الدول الأعضاء حول موضوع التأشيرة المفتوحة.

41 – يعرب عن تقديره لتنظيم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة للاجتماعات السنوية للقطاع الخاص وورش العمل وبرامج التدريب ومنتديات السياحة والاستثمار الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التدريب الفني ونقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء بوجه عام وفيما بين البلدان الأفريقية على نحو خاص.

42 – يأخذ علما بالأنشطة التالية التي تعتزم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تنظيمها في 2007 بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات المنظمة الأخرى المعنية : الاجتماع السادس لفريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالمشاريع الصغرى والمتوسطة في مالي، بالمالديف في شهر يونيو 2007؛ وورشة العمل حول "تسويق المنتجات الزراعية وتعليبها" في جمهورية السودان في أغسطس/سبتمبر 2007؛ والمنتدى الثالث لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامي بدولة قطر في أكتوبر/نوفمبر 2007؛ والاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص حول تعزيز التجارة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بين الدول

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من 21 إلى 23 نوفمبر 2007؛ والمؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمار والخصخصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جمهورية باكستان الإسلامية في 2007.

43 – يشيد بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الرامية إلى سد فجوة المعلومات من خلال إنشاء "قاعدة بيانات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة" وتوفير التدريب الفني للغرف الأعضاء لفائدة برامج تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة الوطنية وتنظيم برامج تدريبية في المجالات الرئيسية المتعلقة بالتسويق والإنتاج وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدارة الموارد البشرية.

44 – يعرب عن تقديره للدور الرائد الذي تضطلع به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية في دعم جهود تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال تنظيم منتديات وورش عمل وبرامج تدريبية سنوية لفائدة سيدات الأعمال. ويأخذ علما بإنشاء "بوابة للربط الشبكي" (www.oic.bin.org) ويدعو الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية وغيرهما من مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها ذات الصلة إلى متابعة جهودها في توفير تسهيلات الربط الشبكي لفائدة سيدات الأعمال في الدول الأعضاء.

2 – أنشطة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

45 – يعرب عن شكرها لخادم الحرمين الشريفين ولحكومة المملكة العربية السعودية على الدعم الدءوب الذي تخص به منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر وعلى ما تقدمه من تبرعات واستضافتها لمقرها.

46 – يعرب عن شكره كذلك لحكومة المملكة العربية السعودية على ترخيصها بإنشاء مقر شركة بكة للملاحة بجدة.

47 – يعرب عن شكره لحكومة دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) على استضافة الاجتماع المشترك الثامن والعشرين للجنة التنفيذية والاجتماع الثلاثين للجمعية العمومية في دبي، وأيضا لتسجيلها شركة بكة للملاحة دون وسيط أو كفيل محلي وإعطاءها ملكية 100% ومنحها قطعة أرض في مكان مناسب بدون مقابل، وكذلك لتسجيلها فرع النادي الإسلامي للحماية والتعويض (وهو شركة تأمين لا تهدف للربح) في دبي.

48 – يرحب بقيام شركة بكة للملاحة وتدعو شركات الملاحة والقطاع الخاص والأفراد في الدول الأعضاء لدعم ومساندة الشركة في جهودها الهادفة لخدمة الأمة الإسلامية.

49 – يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما تقدمه من دعم للنادي الإسلامي للحماية والتعويض ولتمكينها من مزاولة نشاطها وتوفير التغطية المناسبة في إطار القانون الإيراني وبالحد الأدنى من القيود القانونية.

50 – يشيد بالجهود المشتركة للجنة التنفيذية لمنظمة الاتحاد الإسلامية لمالكي البواخر ومجلس النادي الآسيوي للحماية والتعويض وشركات الملاحة الإيرانية، ولاسيما شركة ناقلات النفط الوطنية الإيرانية ومساهماتها في دخول النادي الآسيوي للحماية والتعويض تحت مظلة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

51 – يدعو الدول الأعضاء وشركاتها الملاحية إلى تسجيل سفنها لدى النادي الإسلامي للحماية والتعويض في قشم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك حتى يتمكن النادي من الارتقاء إلى مستوى النوادي الدولية للحماية والتعويض وللتشجيع على معاملة السفن التي تعمل تحت غطاء النادي معاملة السفن الوطنية في موانئ الدول الأعضاء؛ ويحث سلطات الموانئ في الدول الأعضاء كافة على التعاون وتقديم جميع أشكال الدعم والتسهيلات لقبول غطاء النادي الإسلامي للحماية والتعويض وشهادات الدخول التي يصدرها النادي. كما يحث

شركات التأمين في الدول الأعضاء على تسهيل جميع الخدمات للنادي الإسلامي للحماية والتعويض وفقا لدعم غطاء النادي.

52 – يرحب بقيام نظام المعلومات التعاوني بمقر الأمانة العامة لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في جدة لخدمة شركات الملاحة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

53 – يحث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على النظام الأساسي لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر على أن تبادر إلى ذلك.

54 – يناشد الدول الأعضاء مواصلة تقديم دعمها ومساعدتها لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

55 – يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند ورد في الأجزاء من "أ" إلى "ج" إلى الدورة الرابعة والثلاثين المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

القرار رقم *ECO – 34/6*
بشأن
إنشاء هيئة عالمية للزكاة

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية في الفترة من 27 إلى 30 ربيع الثاني 1428هـ (الموافق 15-17 مايو 2007م).

إذ يقر بأهمية الزكاة باعتبارها أداة للتخفيف من حدة الفقر بين المسلمين؛

وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة التعاون بين البلدان الإسلامية في مكافحة الفقر؛

وإذ يستذكر الفقرة (100) من البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو بأذربيجان من 23 إلى 25 جمادى الأولى 1427هـ(الموافق 19-21 يونيو 2006م) والذي دعا من ضمن أمور أخرى إلى إنشاء هيئة عالمية للزكاة:

(1) يعرب عن شكره للحكومة الماليزية التي نظمت، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، المؤتمر الدولي حول الزكاة في كوالالمبور يوم 28 نوفمبر 2006م، وذلك كخطوة نحو إنشاء الهيئة العالمية للزكاة.

(2) يأخذ علماً بقيام السلطات الماليزية باستكمال صيغة إنشاء الهيئة العالمية للزكاة.

(3) يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير في شأنه إلى الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

//zz

قرار رقم *ECO – 34/7*
بشأن
المنتدى الاقتصادي للعالم الإسلامي

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام والتقدم والوئام) في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية من **28** إلى **30** ربيع الثاني **1428**هـ (الموافق **15-17** مايو **2007**).

إذ يستذكر أحكام برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين والذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة والتي دعت الدول الأعضاء إلى تنفيذ الفصول ذات العلاقة من خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،

وإذ يدرك مدى حاجة القادة الحكوميين وكبار رجال الأعمال وكذا كبار المفكرين لعقد اجتماعات لمناقشة الأفكار ووضع الحلول من أجل تحسين الأوضاع في العالم عموماً وداخل مجتمع الأعمال الإسلامي على وجه الخصوص،

وإذ يأخذ علماً بإعلان ماليزيا عن مبادرة المنتدى الاقتصادي للعالم الإسلامي الذي عقد اجتماعين في عامي **2005**و **2006** على التوالي في كل من ماليزيا وباكستان:

(**1**) يشيد بجهود القطاع الخاص في العالم الإسلامي من أجل إنشاء مؤسسة المنتدى الاقتصادي للعالم الإسلامي والتي تسعى لتعزيز الشراكة في مجال الأعمال والتجارة والتعاون الاقتصادي بين المقاولين والشركات في العالم الإسلامي داخل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وخارجه، وكذا لتعزيز التفاهم والحوار بين المسلمين وغيرهم.

(2) يعرب عن تقديره لحكومة ماليزيا على عرضها السخي باستضافة الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي للعالم الإسلامي في كوالالمبور من 27 إلى 29 مايو 2007 ويدعو الدول الأعضاء كافة إلى المشاركة في أعمال هذا المنتدى.

(3) يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وإعداد تقرير في شأنه إلى الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

//zz\\

قرار رقم E-34/8
حول تنفيذ مقرر القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في ديسمبر 2005م لإنشاء صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي لتخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية (دورة السلام والتقدم والوئام) المنعقدة في إسلام أباد، جمهورية باكستان الإسلامية، من 28 إلى 30 ربيع الثاني 1424هـ (15 -17 مايو 2007م)

إذ تستحضر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من 7 إلى 8 ديسمبر 2005م،

وإذ تذكر بأن إنشاء الصندوق ينطلق من رغبة ملوك وقادة الدول والحكومات في تعزيز وتقوية العلاقات الأخوية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من جهة، وإثبات قدرة منظمة المؤتمر الإسلامي للعالم على التصدي للتحديات والمشكلات التي تواجهها من جهة أخرى.

وإذ تأخذ في الاعتبار (1) مقرر القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، في ديسمبر 2005م، (2) قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في دورته السنوية الواحدة والثلاثين المنعقدة في دولة الكويت في مايو 2006 (3) التقرير المرحلي عن إنشاء الصندوق المقدم من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

1- تشيد بالدول الأعضاء التي أعلنت عن مساهماتها في صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية ببليون دولار أمريكي، ودولة الكويت بـ 300 مليون دولار أمريكي وغيرها من الدول الأعضاء.

2- تحث الدول الأعضاء التي لم تعلن عن مساهماتها في الصندوق على أن تبادر إلى ذلك كي يتمكن الصندوق من مباشرة عملياته في أقرب وقت ممكن. ويمكن لهذه الدول اغتنام فرصة انعقاد الدورة السنوية القادمة لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في داكار بالسنغال للإعلان عن مساهماتها خلال الجلسة الخاصة التي سيرأسها فخامة رئيس السنغال لإعلان افتتاح الصندوق.

3- تدعو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية للقيام بمتابعة عملية تعبئة الموارد بقوة.

4- تكلف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

//ZZ\\

<OIC-ICFM-34-ECO-2007-RES-FINAL-ZAK>زكريا